



Ref.

الرقم

Date

التاريخ

الموافق

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات الوحدات الحكومية
للسنة المالية 2011

أولاً : تعليمات عامة :-

- 1- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام 2011-2013 في موعد أقصاه ٢٠١١/١١/٢٠ ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وتقديمه إلى مجلس الأمة في مواعده الدستوري لمناقشته والسير بإجراءات اقراره وفقاً لاحكام الدستور .
- 2- تقوم كل من الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازاناتها بشكل مفصل للأعوام (٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية، متضمنة الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-
 - أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية.
 - ب- وضع الأهداف الإستراتيجية والمهام التي تقوم بها الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠١١-٢٠١٣ ، مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند وضع مؤشرات قياس الاداء هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج، والهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج وأهم الخدمات



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

التي يقدمها مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند بيان هذه الخدمات وبيان المديرية المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ج- بيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تعبئة البيانات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

د- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات (٢٠١١-٢٠١٣).

٤- تحديد المشاريع الجديدة وكلفتها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية .

٥- اعتباراً من موازنة عام ٢٠١١ سوف يتم اعتماد تصنيف النفقات الجارية حسب الأنشطة وعليه يتم إدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل نشاط وكل بند من بنود الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

٦- توزيع المخصصات المرصودة للبرامج كنسبة مئوية حسب النوع الاجتماعي سواء من ناحية مقدم الخدمة او من ناحية المستفيد من الخدمة وذلك بالنسبة للبرامج التي تتضمن أنشطة ومشاريع تستهدف النوع الاجتماعي وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

٧- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار... وغير ذلك من السلع الاخرى للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨٤١/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٩٧/٩/٧.

٨- قيام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

المعنية لتضمينها بمشاريع موازنتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالإنفاق الرأسمالي للأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٣) بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة، قروض، منح) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازنتها لعام ٢٠١١ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات وفي حال الحاجة إلى إضافة برنامج أو مشروع أو نشاط أو بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب.

ثانياً : الإيرادات ومصادر التمويل :-

١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة ٢٠٠٩ وللثمانية شهور الأولى من سنة ٢٠١٠ والإيرادات المقدرة للشهور الأربعة الأخيرة من سنة ٢٠١٠ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات (٢٠١١ - ٢٠١٣) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والأنظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الإيرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الإيرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

ثالثاً : النفقات :-

أ - النفقات الجارية :-

تقدر نفقات الأنشطة الجارية للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٣) وفقاً لما يلي :-

١- الرواتب والأجور والعلاوات :-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقاً لما يلي :-

- أ - الوظائف المشغولة وفقاً للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.
- ب - الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والمقترح الغاؤها .
- ج - عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافآت وعلاوة الميدان والعلاوة الإضافية والعلاوات الأخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البديل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفق الأنظمة سارية المفعول.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

إعادة النظر في النفقات التشغيلية (السلع والخدمات) والتوجه نحو ترشيدها مع ضرورة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقدير كل مادة من مواد هذه النفقات حسب الاحتياج الفعلي وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:

- أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق التشغيلي كل على حدة.
- ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.



Ref.. ..

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د - أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ ورافقها بالمشروع.

هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة / الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠٠٩ .

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان أسبابها تمهيدا لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

يتم تقدير هذه النفقات بالآخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

- أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.
- ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.
- ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.
- د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .
- هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:-

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

- أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.
- ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين .
- ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .
- د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .
- هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.

ب - النفقات الرأسمالية :-

- ١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتمزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد، بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة ٢٠١١، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠١١:-

- أ- اسم المشروع
 - ب- اهداف المشروع ومبرراته
 - ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
 - د- الموقع الجغرافي للمشروع
 - هـ- الجهة المنفذة
 - و- الكلفة الكلية للمشروع
 - ز- مكونات (عناصر) المشروع
 - ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاى لكل مشروع
 - ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز
 - ي- عدد العاملين على حساب المشروع
 - ك- مؤشرات الأداء المستهدفة.
- ٢- عدم رصد اية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠١١ باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية.



Ref.. ..

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

٣- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة ذات الاولوية الوطنية الملتزم بتنفيذها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء وبما يتفق مع الأولويات الوطنية شريطة ان ترفق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية إضافة الى البيانات أعلاه مع بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع جديد يطلب له رصد مخصصات في موازنة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ :-

- أ - أهمية المشروع (يعطى رمز بحسب الأولوية ٣،٢،١ .. الخ).
- ب- جاهزية المشروع (دراسة جدوى ، استملاك، اطر قانونية .. الخ).
- ج- لن ينظر في رصد أي مخصصات لأي مشروع لم تقدم بشأنه البيانات المذكورة أعلاه.

٤- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثار ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

٥- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي: -
أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجة عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.

ب- التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء المديریات المعنية لإدراج المشروعات الضرورية لمحافظةاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة او الدائرة المختصة.

٦- تحديد المشاريع الجديدة التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنية.

٧- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

- في موازنة عام ٢٠١١ بموجب قرارات استملاك خطية مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمتها والغرض منه .
- ٨- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي (سواء ملتزم به أو جديد) يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١١ .
- ٩- بيان الأنشطة الجارية المشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي)بالإضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل، بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

رابعاً : القروض والالتزامات :-

- ١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠١١ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.
- ٢- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام (٢٠١١ - ٢٠١٣) .
- ٣- قيام وزارة المالية بتقديم كشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها ، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامساً : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

- ١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سندا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.
- ٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.
- ٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر.
- ٤- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة واقتصار الاحداثات من الوظائف في وزارتي التربية والتعليم والصحة لتنفيذ أهداف وبرامج هاتين الوزارتين وفي ضوء هيكلهما التنظيمي وخطتهما الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هذه المتطلبات.
- ٥- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام ٢٠١١ لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت العاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٣) تاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٦ بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على تشكيلات هذا العام .
- ٦- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.
- ٧- تزويد دائرة الموازنة العامة بجدول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على الوحدات الإدارية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج .



Ref.

Date

الرقم

التاريخ

الموافق

٨- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم أو رواتبهم مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١١ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

٩- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

١١- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.

١٢- إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

١٣- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما